

مؤسسة النفط الليبية تخرج عن الحياد

خفض إمدادات الكيروسين إلى الشرق محاولة لشل سلاح الجو التابع للجيش الليبي



صنع الله يتهور

الجيش الذي يسيطر على الموانئ والحقول النفطية، قد يوقف الإنتاج ردا على الخطوة التي اتخذتها مؤسسة النفط

وضمن عدم تعرضهم لأي ضرر كان. وكان صنع الله يحاول عرقلة إنتاج النفط من حقل الشرارة بعد سيطرة الجيش عليه في مطلع فبراير الماضي، ما عزز الكثير من الاتهامات بشأن انحيازه للإسلاميين.

وعرقلت سيطرة الجيش على حقل الفيل والشرارة جنوب البلاد مساع كان يبذلها صنع الله ومن خلفه تيار الإسلام السياسي لتشكيل قوة وطنية مسلحة تختص بمراقبة وحماية النفط في البلاد تكون رديفة لحرس المنشآت النفطية.

وتتمتع حكومة الوفاق بمزايا اقتصادية لإضعاف خصومها، فالحقول والموانئ النفطية التي يحرصها النفط تذهب عائداً إلى المصرف المركزي ومؤسسة النفط.

وفي أواخر أبريل، فرض المصرف المركزي في طرابلس قيوداً على إمكانية الوصول إلى أموال المصارف في شرق البلاد، متحدداً عن "تجاوزات" في معاملات المؤسسات المالية المعنية لتبرير التدبير الذي اتخذ.

وأدان البنك المركزي الموازي في الشرق "الإجراءات التعسفية" و"التوزيع غير العادل" للرواتب، معتبراً أنها "حرب جهوية المقصود بها مصارف بنغازي"، كبرى مدن الشرق.

وقال مركز التحليل في مجموعة الأزمات الدولية حينئذ "إذا شدد المصرف المركزي الليبي في طرابلس تدابير، فذلك قد يعرض للخطر قدرة سلطات الشرق على دفع رواتب الموظفين وقوات حفر".

وأضاف التقرير أن ذلك "قد يدفع حفر إلى وقف الصادرات النفطية من المناطق التي يسيطر عليها، ما قد يثير حرباً اقتصادية".

وحسّر التقرير من أن "ذلك قد يعمق بحكم الأمر الواقع، الانقسام بين الشرق والغرب وقد يكون تمهيداً للتقسيم".

انخرطت مؤسسة النفط في الصراع القائم بين الجيش الليبي والمليشيات المسيطرة على العاصمة طرابلس بعدما خفضت إمدادات الكيروسين إلى المنطقة الشرقية في محاولة لتقييد سلاح الجو.

طرابلس - خرجت المؤسسة الليبية للنفط، التي طالما ادعت الحياد بين أطراف النزاع في الشرق والغرب بعدما خفضت إمدادات الكيروسين إلى المنطقة الشرقية، في محاولة يبدو أنها تهدف إلى شل سلاح الجو بعدما بات الجيش بقيادة المشير خليفة حفر يسيطر على الأجواء الليبية.

وتقيد المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا إمدادات الكيروسين إلى مناطق خاضعة لقوات شرق ليبيا (الجيش الوطني الليبي) بقيادة خليفة حفر، فيما وصفه دبلوماسيون ومسؤولون في قطاع النفط بأنه محاولة لمنع قواته من استخدام الإمدادات في معركتها المستمرة منذ خمسة أشهر للسيطرة على العاصمة.

ويمثل خفض الكميات المرسله إلى شرق البلاد في أغسطس ارتداداً من جانب مؤسسة النفط الليبية التي تعمل مع السلطات المعترف بها دولياً في العاصمة طرابلس ويتعين عليها أيضاً التعاون مع قوات الجيش الوطني إذ أنها تسيطر على حقول نفط كبيرة.

وتعتبر المؤسسة نفسها خارج الصراع الدائر منذ نحو عشر سنوات للسيطرة على البلاد، وتكشف بيانات المؤسسة للاشهر الثلاثة السابقة أنها زادت إمدادات الكيروسين بشكل كبير إلى الشرق استجابة للطلب.

الجيش كثيراً ما يتهم رئيس مؤسسة النفط مصطفى صنع الله بالانحياز لتيار الإسلام السياسي، وهو ما نفاه الأخير في أكثر من مناسبة

وقالت المؤسسة في بيان "أوقفت المؤسسة الوطنية للنفط جميع إمدادات الوقود الإضافية لحين الحصول على تأكيدات باقتصار استخدام الوقود على أغراض الطيران المحلية والمدنية وعلى نحو يعكس الاستهلاك الحقيقي". وتظهر مؤسسة النفط في بيان بجانب

السراج يحظر العمل الدبلوماسي على فريقه الحكومي

باشاغاً الذي يسعى للمهمنة على إدارة المعركة، وهو ما عكسه تحركاته خاصة زيارته المتواترة إلى تركيا في محاولة لعقد صفقات تسليح جديدة. وصعد الإسلاميون مؤخرًا من خطابهم ضد السراج واتهموه بعدم التحمس وغياب الجدية في التعاطي مع معركة التصدي للجيش، وذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك حيث اتهموه بعقد صفقة مع المشير خليفة حفر لتسليم طرابلس.

وتتهم شخصيات محسوبة على تيار الإسلاميين مستشاري فايز السراج وفي مقدمتهم تاج الدين الرزاق، برفض التعامل مع الدول الداعمة لهم على غرار قطر وتركيا ويعرقله دعم جبهات القتال بالأموال.

أي اجتماعات أو لقاءات مع أطراف أو جهات رسمية في الخارج إلا بموجب إذن من المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق لوزراء ووكلاء الوزارات وعمداء البلديات ورؤساء الأجهزة والهيئات العامة وأي مسؤول آخر يحمل صفة رسمية من عقد أي اجتماعات أو لقاءات مع أطراف أو جهات خارجية إلا بإذن من المجلس الرئاسي.

وجاء نص القرار، الذي نشرته حكومة الوفاق عبر حسابها بموقع فيسبوك الجمعة، "سعيًا لضبط سير عمل المؤسسات العامة ومنعًا لأي مخالفات أو خروقات من شأنها إلحاق الضرر بالصالح العام يمنع على الوزراء ووكلاء الوزارات وعمداء البلديات ورؤساء الأجهزة والهيئات العامة وأي مسؤول آخر يحمل صفة رسمية أن يعقد

طرابلس - أعلن رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق فايز السراج، منع الوزراء ووكلاء الوزارات وعمداء البلديات ورؤساء الأجهزة والهيئات العامة وأي مسؤول آخر يحمل صفة رسمية من عقد أي اجتماعات أو لقاءات مع أطراف أو جهات خارجية إلا بإذن من المجلس الرئاسي.

وجاء نص القرار، الذي نشرته حكومة الوفاق عبر حسابها بموقع فيسبوك الجمعة، "سعيًا لضبط سير عمل المؤسسات العامة ومنعًا لأي مخالفات أو خروقات من شأنها إلحاق الضرر بالصالح العام يمنع على الوزراء ووكلاء الوزارات وعمداء البلديات ورؤساء الأجهزة والهيئات العامة وأي مسؤول آخر يحمل صفة رسمية أن يعقد

أي اجتماعات أو لقاءات مع أطراف أو جهات رسمية في الخارج إلا بموجب إذن من المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق لوزراء ووكلاء الوزارات وعمداء البلديات ورؤساء الأجهزة والهيئات العامة وأي مسؤول آخر يحمل صفة رسمية أن يعقد

الحملة الانتخابية في تونس تنزلق نحو تصفية الحسابات

السياسي، كما غيّرت نسق الحملات الانتخابية، حيث عدل البعض من المرشحين خطاباتهم على وقعها، منهم مرشح حركة النهضة الإسلامية عبدالفتاح مورو، الذي اعتبر أن ما ورد على لسان الزبيدي يُعد "قضية تمس من الأمن الوطني سيتم التعامل معها بعد الانتخابات".

وفيما لزم رئيس الحكومة يوسف الشاهد الصمت أمام اتهامات الرياحي والمعطيات التي فجرها الزبيدي، شدد مورو في تصريحات بثتها إذاعة "موازيك أف أم" المحلّة التونسية في وقت سابق، على أن "السكوت على هذه القضية لأكثر من شهر ينم عن خلفيات غير طيبة".

وعلى وقع هذه التطورات، اشتعلت مواقع التواصل الاجتماعي بالتعليقات، وسط تراشق بالاتهامات بين أنصار يوسف الشاهد وأنصار الرياحي والزبيدي، لا يبدو أنه سيتوقف قريباً، الأمر الذي جعل قواعد الحملات الانتخابية تتحرك في كل الاتجاهات، بعناوين مُتضاربة يصعب الجزم بنهاياتها.

ومن شأن هذه المُستجدات إدخال المناظرات التلفزيونية المُرتقبة في سلسلة من التفاصيل، التي تحمل عوامل التوتر في داخلها، ما يحولها إلى مُهاترات ستفقد دون شك الهدف النبيل من تنظيمها في هذه الفترة التي يقرب فيها السباق الرئاسي من لحظاته الحاسمة.

بتهم غسيل الأموال والتهرب الضريبي، تماماً مثل المرشح الرئاسي الثاني، نبيل القروي، الذي يقبع حالياً داخل سجن المراقبة بتونس العاصمة بانتظار محاكمته بنفس التهم المذكورة.

وقبل ذلك، كان المرشح للانتخابات الرئاسية عبدالكريم الزبيدي، قد أكد في حديث تلفزيوني أن تونس عرفت يوم 27 يونيو الماضي، محاولة للانقلاب على الشرعية الانتخابية للرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، وأنه أفضل تلك المحاولة بوضع الوحدات العسكرية في حالة تأهب قصوى في مختلف ولايات الجمهورية للتدخل وقت الحاجة".

وتابع "اعلمت رئاسة الحكومة برئاسة يوسف الشاهد بأنه لو حصل انقلاب على الشرعية، فإنه سيتم منع أعضاء مجلس نواب الشعب من الاجتماع، لافتاً إلى أن رئيس الحكومة وافق على ذلك قائلاً "إن شاء الله لن نصل لهذا".

وأشار الزبيدي إلى أنه كان يكفيه وضع دبايتين أمام مدخل البرلمان لمنع النواب من الدخول، وذلك في الفترة التي نقل فيها الرئيس الراحل إلى المستشفى، حيث انتشرت في ذلك الوقت إشاعات حول وفاته.

وحزكت هذه التصريحات المشهد الانتخابي، وكان رجل الأعمال سليم الرياحي، قد اتهم المرشح الرئاسي، يوسف الشاهد بـ"توظيف القضاء" لاستبعاده هو والمرشح الرئاسي نبيل القروي، رئيس حزب "قلب تونس" من المشاركة في الحملة الانتخابية للانتخابات الرئاسية، وبالتالي منعه من خوض حملته الانتخابية بكل حرية. ويُقيم الرياحي حالياً خارج تونس بعد أن صدرت ضده أحكام قضائية ضده

الانتخابي. وكان رجل الأعمال سليم الرياحي، قد اتهم المرشح الرئاسي، يوسف الشاهد بـ"توظيف القضاء" لاستبعاده هو والمرشح الرئاسي نبيل القروي، رئيس حزب "قلب تونس" من المشاركة في الحملة الانتخابية للانتخابات الرئاسية، وبالتالي منعه من خوض حملته الانتخابية بكل حرية. ويُقيم الرياحي حالياً خارج تونس بعد أن صدرت ضده أحكام قضائية ضده



توتر يغذي العزوف

لغاية الآن من إنتاج خطاب إعلامي موضوعي في حده الأدنى.

ويرتفع منسوب تلك التحذيرات على وقع مسار الحملات الانتخابية التي بدأت تأخذ سيقاً مُغايراً للنفط الذي سارت عليه، حتى اقتربت كثيراً من دائرة تصفية الحسابات بين المرشحين الذين اكثروا خلال اليومين الماضيين من التلويح بمختلف أوراق الضغط المُحددة بغايات ارتبطت بأجندات شخصية فتحت

بشك لاقت نحو مِربع تصفية الحسابات بخطابات مُتشنجة، وتوتر ميداني مُتصاعد.

وستجري هذه المناظرات التلفزيونية التي تنظم لأول مرة في تاريخ تونس، تحت عنوان "الطريق إلى قرطاج - تونس تختار"، حيث سيتم تنظيم ثلاث مناظرات خلال الأيام الثلاثة الأخيرة من الحملة الانتخابية، تصل مدة المناظرة الواحدة فيها إلى ساعتين ونصف الساعة، وذلك بمشاركة 10 مرشحين.

ويشارك في تنظيم هذه المناظرات التي تهدف إلى "تعزيز الديمقراطية، عبر ترسيخ مبدأ التنافس والافتكار وتكريس ثقافة الاختلاف"، التلفزيون الحكومي والهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري ومنظمة "مبادرة مناظرة".

تونس - تنطلق، اليوم السبت، بتونس المناظرات التلفزيونية بين مرشحي الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها وسط انتقادات مُتباينة وخشبة مشروعة من تحولها إلى مُجرد مُهاترات كلامية، بالنظر إلى المناخ العام المحيط بالحملات الانتخابية التي بدأت تنزلق

بشكل لاقت نحو مِربع تصفية الحسابات بخطابات مُتشنجة، وتوتر ميداني مُتصاعد.

وستجري هذه المناظرات التلفزيونية التي تنظم لأول مرة في تاريخ تونس، تحت عنوان "الطريق إلى قرطاج - تونس تختار"، حيث سيتم تنظيم ثلاث مناظرات خلال الأيام الثلاثة الأخيرة من الحملة الانتخابية، تصل مدة المناظرة الواحدة فيها إلى ساعتين ونصف الساعة، وذلك بمشاركة 10 مرشحين.

ويشارك في تنظيم هذه المناظرات التي تهدف إلى "تعزيز الديمقراطية، عبر ترسيخ مبدأ التنافس والافتكار وتكريس ثقافة الاختلاف"، التلفزيون الحكومي والهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري ومنظمة "مبادرة مناظرة".

ورغم أهمية هذه الخطوة التي تُميز مختلف الديمقراطيات في العالم، إلا أن ذلك لم يمنع من بروز تحفظات تخللتها تحذيرات جديّة من انعكاساتها على صورة المرشحين، أولاً، وعلى مُجمل المسار الديمقراطي، ثانياً، خاصة وأن المشهد السياسي في البلاد لم يتمكن

تيار الإسلام السياسي يخوض الانتخابات الرئاسية بأصوات مُشتتة